رأي القدس

لبنان: عملية اغتيال مختلفة وخطيرة

■ اغتيال بيار الجميل بالطريقة التي تم بها، وفي هذا التوقيت بالذات، سيضع لبنان امام «مفترق طرق» جديد، لأنه ليس اغتيالاً ككل الاغتيالات السابقة، ولن يكون مفاجئاً بالنسبة الينا اذا ما كان المفجر لعمليات انتقامية مضادة، وربما حرب أهلية ثانية، ان لم يكن في الوقت الراهن، ففي المستقبل القريب على الأقل.

لبنان يعيش حالياً حالة من الاحتقان السياسي تتضخم يوماً بعد يوم، فالاستقطاب بين القوى المتصارعة انعكس بجلاء على الشارع، وقسم اللبنانيين الى معسكرين متكارهين، بحيث بات اللقاء على ارضية مشتركة، تعزز المواطنة، وتعيد اللحمة الشعبية، شبه متعذر ان لم يكن مستحيلاً.

ليس المهم التكهن الآن بالجهة التي تقف خلف عملية الاغتيال هذه، وتوجيه اصابع الاتهام الى هذا الطرف او ذاك، فالضرر وقع، وانعكاساته كبيرة، وما يمكن ان يترتب عليه يصعب تصوره.

فاذا كان الهدف من عملية الاغتيال هذه منع اصدار قرار دولي وموافقة حكومية لبنانية على المحكمة الدولية التي ستتولى النظر في ملف اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري، فان المحكمة ستقر، وعملية الاغتيال هذه ستسرع بها، وستجعل الجهات المطالبة بها اكثر اصرارا وتصميما على موقفها. واذا كان الهدف من عملية الاغتيال، خلط الاوراق، وتعكير الاجواء بحيث تتراجع قوى المعارضة اللبنانية عن قرارها بانزال جماهيرها الى الشارع من أجل الضغط لاسقاط الحكومة، فان المعارضة قد تؤجل هذه الخطوة لعدة ايام او اسابيع، ولكنها لن تتراجع عنها بشكل نهائي.

الأمر المؤكد ان ثمة جهات ستحاول تجيير عملية الاغتيال هذه لشق الصف المسيحي، وانهاء ظاهرة ميشال عون الفريدة وغير المسبوقة. فلم يحدث مطلقا ان حظي زعيم لبناني مسيحي بشعبية في الشارعين العربي واللبناني، ومن قبل مختلف الطوائف مثل الجنرال ميشال عون. كما ستعمل بعض الجهات اللبنانية على اعادة تقسيم الشارع اللبناني وفق المعايير الطائفية القديمة، اي معسكر مسيحي متطرف في مواجهة معسكر مسلم متطرف.

فهناك من يعتقد ان مصيبة كبرى كهذه يمكن ان تعيد توحيد الشارع المسيحي، مثلما كان عليه الحال حتى اتفاق الطائف.

الاوراق اختلطت في لبنان، والبلد بات يتجه بسرعة الى المجهول بحيث لا يستطيع أحد ان يتوقع غير الفوضى وربما الحرب الاهلية.

المعجزة وحدها هي التي يمكن ان تنقذ لبنان من هذا المنحدر الخطير. وهذا ليس زمن المعجزات للأسف الشديد.

الدعوات التي صدرت من مختلف الجهات لضبط النفس، ومن الرئيس امين الجميل والد الفقيد بعدم الانتقام والاقدام على ردود فعل متسرعة، ربما تعطي فسحة من الوقت لمحاولة انقاذ ما يمكن انقاذه.

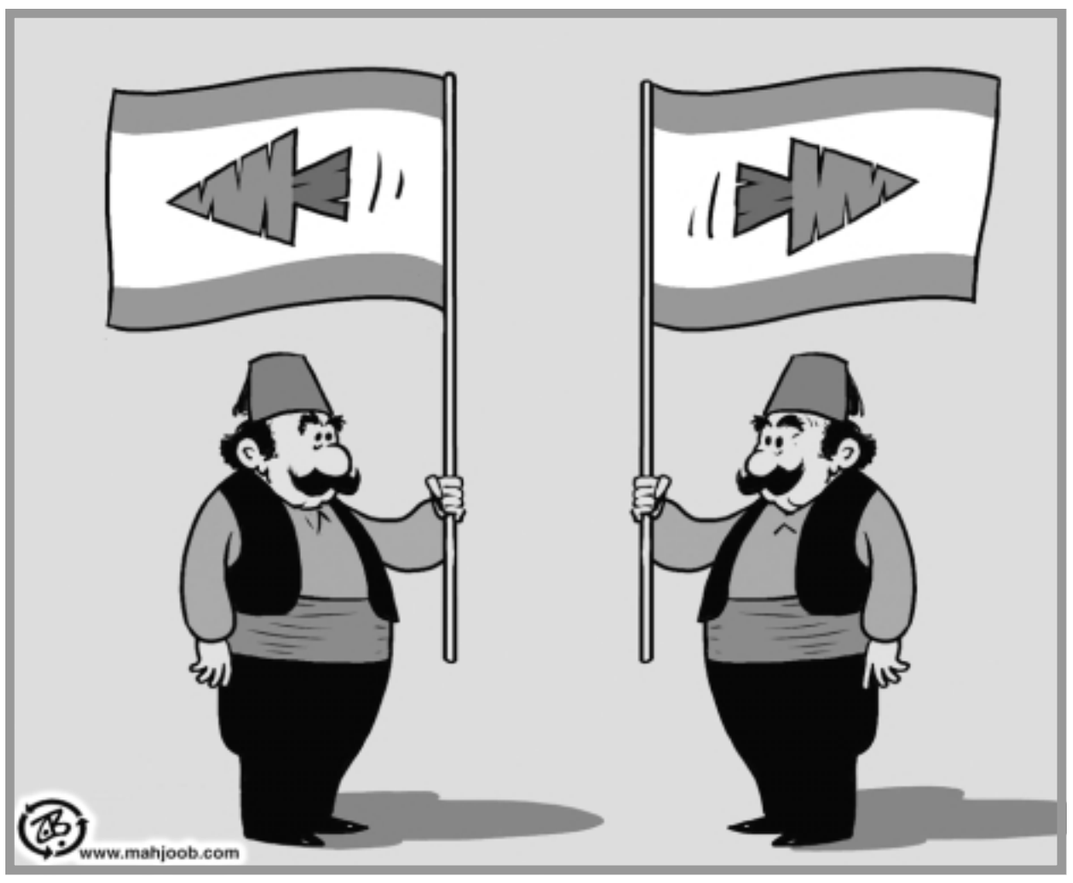

البحرين تكرر التجربة الانتخابية ما بين مشارك ومقاطع

د. سعيد الشهابي *

■ المظاهر المهرجانية التي تسعى الحكومة البحرينية لاضفائها على الانتخابات المزمعة هذا الاسبوع لانتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى توحي للكثيرين باستقرار الاوضاع السياسية والامنية، غير ان القراءة الفاحصة للوضع في عمومه، سواء من خلال استنطاق الرموز المعارضة ام متابعة ما يكتب في المنتديات الالكترونية الخارجة عن سلطة الحكومة، تؤكد شعورا عاما بالاحباط الذي يصل في بعض الحالات الى اليأس من قدرة الحكم على توفير مستلزمات الممارسة الديمقراطية خصوصا في مجال حرية التعبير، او الشراكة السياسية. وقد أثبتت تجربة السنوات الاربع الماضية من العمل ضمن أجهزة الحكم، ومنها مجلس الشورى (نصف المنتخب) عددا من الحقائق:

أولها: ان التشريع من اختصاص الحاكم واجهزته، وليس اعضاء ذلك المجلس، اذ لم يصدروا تشريعا واحدا خارج ما تريده العائلة الحاكمة، ولم يستطيعوا اجهاض قانون واحد طرحته امامهم.

ثانيها: ان السلطة سهلت ممارسة الفساد والوساطة والمحسوبية، ولم تسمح بحكم القانون.

ثالثها: ان القضاء استمر مرتبطا بالعائلة الحاكمة يصدر احكام السجن بحق المعارضين بقرارات من البلاط الملكي، ويرفض النظر في القضايا المشروعة التي يرفعها المواطنون ومنها المرتبطة بمرتكبي جرائم التعذيب.

رابعها: ان الوضع السياسي واجواء الحرية تراجعت كثيرا في الفترة الماضية، اذ فرضت السلطة قوانين عديدة لا تنسجم مع قيم الحرية والديمقراطية، أهمها قانون الجمعيات الذي يلزم مؤسسات المجتمع المدني باقرار دستور 2002 الذي فرض على البلاد بدون ان يكون للشعب دور في صياغته او اقراره عبر استفتاء حر، وقانون التجمعات الذي يصادر حرية التجمع والاحتجاج، وقانون الارهاب الذي يحكم بالاعدام من يعارض دستور 2002، اذ نصت المادة السادسة منه على ما يلي: «يعاقب بالإعدام كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار، على خلاف أحكام القانون، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة أو فرعا لإحداها، أو تولى زعامة أو قيادة فيها، يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين».

خامسها: ان عددا من أعضاء مجلس الشورى (نصف المنتخب) اعترف بان المجلس لم يصدر تشريعا واحدا بشكل مستقل عن ارادة الحكم.

التطورات السلبية في الايام القليلة الماضية جاءت لتضفي المزيد من الوجوم على الوضع العام. فقد بدأت السجون تستقبل المعارضين مجددا، وازدادت أعداد قوات الشغب في العاصمة خصوصا عندما يعلن عن مسيرة احتجاجية او اعتصام مطلبي. وجاء التصدي للمسيرة السلمية مساء الجمعة الماضية ليذكر المواطنين، ليس بحكم القانون، بل بسلطة العسكر وقوة السلاح. فقد اعتقل احد النشطاء السياسيين، الدكتور محمد سعيد، بتهمة سعيه لتوزيع كتيب يعارض المشاركة في الانتخابات المقبلة لمجلس الشورى نصف المنتخب، ومعه شاب آخر هو السيد حسين عبد العزيز الحبشي، ويخشى من تطبيق قانون الارهاب عليهما. ولعلها المرة الاولى في التاريخ المعاصر ان يتم تقنين عقوبة الاعدام ضد من يعارض دستورا ما بأية وسيلة، حتى لو كانت سلمية. ولذلك تصاعدت الاصوات الدولية المطالبة باطلاق سراح الشخصين المذكورين اللذين اعتبرتهما المنظمات الحقوقية الدولية «سجناء رأي». وزاد الوضع اضطرابا في الايام الاخيرة تبلور حالة استقطاب حاد في المواقف بين الحكم والمعارضة التي تمثلها حركة الحقوق والحريات «حق». فالحكومة تسعى لفرض أمر واقع بعد فرض دستور 2002 مهما كلف الامر، وتراهن على عدد من العوامل: اولها شيخوخة أغلب رموز المعارضة التقليديين وعجزهم عن مواصلة المشوار.

ثانيا: تعميق الشق الطائفي بين ابناء الوطن الواحد على اسس مذهبية وعرقية، الأمر الذي أكده تقرير «البندر».

ثالثا: الاعتقاد بامكان تحييد مواقف بعض الرموز السياسية والدينية المعارضة عن طريق الاموال والوجاهات والمناصب.

رابعا: تقنين القمع في ظل دستور يمنح الحكم سلطات مطلقة لسن القوانين، ويسلب من المواطنين، او من يمثلهم، حق الشراكة في صنع القرار.

خامسا: ان قرارات مجلس الشورى (نصف المنتخب) غير ملزمة للحكم، فهو يختار منها ما يناسب سياساته ويرفض ما لا يناسبه. وتجلى ذلك بوضوح عندما اتخذ المجلس قرارا ضد فتح مكتب صهيوني في المنامة، فتجاهلته العائلة الحاكمة وكأنه لم يكن. وبدلا من ان تكون الممارسة الانتخابية طريقا للعمل المشترك، تعامل معها الحكم على انها شهادة «حسن سلوك» يعلقها على صدره امام من يعترض او ينتقد غياب اية ممارسة ديمقراطية.

في خضم هذا التداخل الغريب في تشعبات الوضع السياسي لهذا البلد الخليجي الصغير، برزت من تحت انقاض المرحلة السابقة التي انتهت باحتواء عدد غير قليل من «المناضلين» القدامى، حركة الحقوق والحريات «حق» التي ركزت على عدد من الثوابت وبدأت النضال على اساسها. اولها افشال المشروع السلطوي في التشطير المجتمعي على اسس عرقية او مذهبية. وهنا يلاحظ ان هذه الحركة تختلف عما يسمى «جمعيات المجتمع المدني» الاخرى. فهي تجمع المواطنين الراغبين في مواصلة مشوار النضال، ليس من منطلقات مذهبية او ايديولوجية، بل على عدد من الثوابت التي تهم المواطنين والوطن. ولذلك تميزت هذه الحركة بعدد من السمات: اولها انها رفضت العمل من تحت مظلة الحكم، ورفضت التوقيع على «قانون الجمعيات»، وضمت قياداتها عددا من الرموز السياسية المخضرمة، ذات التاريخ الوطني الناصع، وتعددت التوجهات الايديولوجية والمذهبية بين اعضائها، فضمت السني والشيعي، الوطني والاسلامي، الرجل والمرأة. دفعها رفض مبدأ التشطير الاجتماعي لحركة المعارضة، الى الاصرار على المواقف المبدئية، ورفض المساومات عليها، والتركيز على حسن الأداء بدلا من تقديم الوعود التي لا تتحقق. يضاف الى ذلك انها أحدثت نقلة نوعية في العمل السياسي المعارض لنظام الحكم في البحرين، وذلك بتوسيع أفق خطابها السياسي ليشمل جميع المواطنين اولا، ولينفتح على الأفق الدولي من أوسع مداركه، والخروج من الشرنقة التي سعى الحكم لتوريط المعارضين فيها. هذه الحركة لم تعد تمثل اتجاها دون آخر، بل تمثل الاجماع الوطني الذي يتجاوز الخصوصيات المذهبية والاثنية، ويتصل بالقيم العليا لدى العقلاء والنشطاء واهل المبادئ. وكان من الاعمال الاولى لهذه الحركة طرحها مشروع عريضة اممية موجهة الى الامين العام للامم المتحدة للمطالبة بدستور عقدي تشرف على صياغته. وحشر الامم المتحدة في القضية ليس اعتباطا بل يستند الى خلفية تاريخية تتصل بالانسحاب البريطاني من البحرين والخليج في 1971. ذلك الانسحاب لم يكن ليسمح للعائلة الحاكمة في البحرين بحكم البلاد لولا موافقة اهل البحرين على ذلك، وتصريحهم به للجنة الدولية التي بعثتها الامم المتحدة في 1970 لاستمزاج آراء المواطنين ومواقفهم. فجاء قيام دولة البحرين العربية والاعتراف بحكم العائلة الحاكمة فيها مشروطا بالشراكة السياسية مع اهل البحرين. وهذا ما حدث بعد الانسحاب مباشرة، فكان دستور 1973 الذي كان وثيقة توافقية بين الطرفين. ويعتبر المعارضون ان ما فعله الشيخ حمد بإعلان دستوره الجديد في 2002 إلغاء لمبدأ الشراكة والتعاقد، الامر الذي لا يستقيم مع روح الثقة والرغبة في الشراكة التي تجلت قبيل الانسحاب البريطاني. من هنا طرحت حركة «حق» اكبر عريضة في تاريخ البحرين (وقعها اكثر من 82 الفا من المواطنين) رفعت في الصيف الماضي الى الامم المتحدة مطالبة بدستور تعاقدي تشرف الامم المتحدة على صياغته واقراره. وهناك معلومات ترشح بين الحين والآخر من داخل دهاليز الحكم بان العائلة الحاكمة سوف تتصدى بعنف ضد الحركة التي تعتبرها المعوق الاكبر لسياساتها في البحرين.

وثمة تساؤلات عن البعد الامريكي في ما يجري في البحرين. فواشنطن التي فشلت سياساتها في كل مكان تقريبا سعت، وما تزال تسعى، لاظهار نجاحات لمشاريعها السياسية، ولذلك لم تخف دعمها الواسع للمشروع السياسي في البحرين، على أمل ان تطرحه نموذجا لـ «التغيير الديمقراطي» المطلوب. ولكن استمرار المعارضة الفاعلة ضد هذا المشروع أدى الى حالة جديدة من الاحتقان السياسي تؤكدها الوقائع اليومية، وقللت كثيرا من بريق التجربة. واشنطن، هي مهندسة «المشروع الاصلاحي» الحالي، حيث بدأت في بلورته بعد رحيل الامير السابق في 1999، واستقطبت له عددا من الاشخاص الناشطين في المجالات السياسية والحقوقية والدينية، في مقابل تخفيف القبضة الامنية واطلاق سراح السجناء السياسيين. وقد نشطت واشنطن في الترويج للمشروع، فافتتح مكتب للمعهد الوطني الديمقراطي (ان دي آي) ليكون حلقة الوصل بين واشنطن والمؤسسات المدنية والرموز السياسية والدينية، ونشط السفير الامريكي بلقاءاته المتواصلة مع النشطاء والرموز لحثهم على التخلي عن المعارضة والعمل مع الحكم. اما الخارجية الامريكية فقد رفضت اللقاء مع اية جهة رافضة للمشروع. والأخطر من ذلك ان مكتب (ان دي آي) تدخل مباشرة في صياغة اللوائح الداخلية لبعض الجمعيات السياسية لضمان انسجام تلك اللوائح مع المشروع السياسي. ادت تلك الصياغة الى فرض واقع جديد على تلك الجمعيات، مكن أقلية صغيرة من أعضائها من اتخاذ قرارات مصيرية ومنها قرار مسايرة الحكم. المشروع السياسي في البحرين اذن، انطلق بجهود امريكية قبل سبعة اعوام، وتزامن مع تطور تصاعدي في العلاقات بين المنامة وتل أبيب، سياسيا واقتصاديا وأمنيا. فحتى عندما أقر مجلس الشورى (نصف المنتخب) قراره الوحيد ضد اقامة العلاقات مع الكيان الاسرائيلي، تجاهلته الحكومة وكأن شيئا لم يكن.

الجديد في الأمر ليس قرار بعض الجمعيات السياسية المشاركة في انتخابات هذا الاسبوع، بل في موقف بعض هذه الجمعيات وداعميها من المرجعيات الدينية بالتغاضي عن اربعة امور اساسية:

أولها: الدور الامريكي في المشروع السياسي الذي تمت صياغته بقدر من الحرفية، بحيث يسحب من المواطنين «بيعة» للحكم، ويوهمهم بانجازات غير موجودة في مقابل تقليص دورهم في التشريع والشراكة السياسية.

ثانيها: تنامي العلاقات مع الكيان الاسرائيلي الذي لم يعد خافيا على احد، والذي تطرق اليه علنا كل من ولي العهد ووزير الخارجية اللذين اجتمعا بشمعون بيريز، نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي، على هامش الدورة الاخيرة للامم المتحدة، وأعربا له عن أملهما بزيارة تل أبيب قريبا، وان يقوم هو بزيارة البحرين. وقد تلاشت معارضة تلك الجمعيات والمرجعيات الدينية للتغلغل الاسرائيلي في هذه الجزيرة الخليجية، لأسباب غير معروفة، ولكنها تدعو الى التساؤل والقلق. ثالثها: غض الطرف عن مفهوم «سيادة الشعب» في ما يتعلق بكتابة الدستور، وهو المبدأ الذي غاب تماما عن رمزي الشاعر، الخبير الدستوري المصري الذي كتب دستور 2002، وصاغ بنوده ليتناسب مع ما يريده الحكم، بعيدا عن الموقف الشعبي. وهذا الشخص نفسه هو الذي يستعين به الرئيس المصري هذه الايام في ما يسميها «التعديلات الدستورية» لذر الرماد في العيون. رابعا: القوانين التي فرضها الحكم بعيدا عن الارادة الشعبية ومبدأ الشراكة في صنع القرار، فأصبحت ملزمة لمن يلتزم بها ويعيد وجوده القانوني على ضوئها.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

الخطر الداهم في لبنان

محمد كريشان

■ زائر لبنان هذه الأيام يصدم من حجم التعبئة الإعلامية والسياسية بين الحكومة ومعارضيها ويكفي في هذا المجال جولة سريعة بين نشرات الأخبار المختلفة في محطات التلفزيون اللبنانية لتقف عند هذا الواقع المقلق. لقد غابت عن هذه المحطات نشرات الأخبار الحقيقية، حتى وإن مازجتها نكهة لون سياسي بعينه، ليحل محلها التعليق الشاحن للمشاعر من هذا الفريق أو ذاك، بحيث يخيل إليك أن البلد مقبل على مواجهة لا شك فيها وإن كان لا أحد بإمكانه الآن الجزم بطبيعة مثل هذه المواجهة أي لجهة ما إذا كانت ستقتصر على الشارع والتظاهرات الضخمة فيه أم عدم استبعاد إمكانية التحول إلى ما هو أعنف وأخطر من ذلك.

لهذا تحديدا، كان من المهم بمكان أن تحتضن بيروت على امتداد يومين ندوة استعرضت بالخصوص المآزق الحالية في كل من لبنان والعراق وفلسطين وأمكانية الخروج منها بتصورات مبتكرة لرجال فكر وحقوقيين وسياسيين يفترض أن يكونوا الأقدر على التحلل ولو النسبي من التزامات ايديولوجية أو طائفية أو حزبية محددة، ولهذا كان ممتعا هذا البحث عن «طريق ثالث» كما طمح المنظمون وهي جهات لبنانية وعربية ودولية إلى حد كبير محايدة تجاه ما يجري حاليا في البلاد من تجاذبات. أحد المحاضرين ذكر المشاركين بالقولة الجميلة للراحل ميشيل شيحة أب الدستور اللبناني عام 1926 التي ترى أن «لبنان مجموعة سوء تفاهمات متفق عليها»، ليتساءل بعدها ما إذا كان لبنان ما زال فعلا كذلك أو أنه محكوم إلى الأبد إلى أن يظل كذلك إذا ما أريد له البقاء والاستمرار ككيان سياسي مميز منذ أن أقيم عام 1943 فيما شبه آخر ما يجري حاليا في لبنان بإعادة بناء الوضع الداخلي إلى ما كان عليه قبل 1975 متسائلا إذا كان النظام السياسي اللبناني رائعا قبل ذلك التاريخ فلماذا دخلت البلاد حربا أهلية استمرت 15 عاما خربت العمران وسقط فيها عشرات الآلاف من الناس؟!!.

هذا الحديث قاد بدوره إلى التساؤل عن اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية وما إذا كان في النهاية «آلية لحل النزاعات أم لتوليدها» خاصة وأنه دمج بشكل غير مسبوق كلا من النظامين الديمقراطي والتوافقي فكان أن تشكل نظاما مركبا غير منسجم زاد في محنته أنه «كان مغلفا بالوصاية السورية». ومع أن الجميع أشار في تلك الندوة الأسبوع الماضي إلى ان الانقسام الحالي في لبنان الآن سياسي وليس طائفيا، وهذا في حد ذاته مطمئن إلى حد ما بمعنى من المعاني، فإن ذلك لا ينفي الإقرار بأن «كل تاريخ لبنان ظل دائما مقيدا بالحركة الإقليمية والدولية وفي كل تحرك قام به الموارنة أو الشيعة أو السنة إلا وكان لذلك رافعته الإقليمية» وهو ما يفسر التردد الدائم للحديث عن الداخل والخارج فيما يحدث في البلاد أو مقولة «حرب الآخرين» التي أطلقها الكاتب الكبير غسان تويني مما حدا بأحد المحاضرين إلى وصف إلقاء المسؤولية عما يحدث في لبنان على الخارج وتفسير الأمور كلها بالخارج بأنه بات «مرضا مزمنا ورياضة وطنية» متسائلا «أين الداخل إذن؟!!» طالما أن كل فريق من جماعة الحكومة أو معارضيها يصف الفريق الآخر بالعمالة للخارج هذا لما يوصف بالمحور السوري الإيراني والآخر للأمريكيين والفرنسيين.

ربما الأخطر في كل ما قيل في هذه الندوة أن الخلاف داخل الرأي العام اللبناني قد يكون أصبح أقوى مما هو عليه داخل النخبة السياسية لا سيما وأنه مع انحسار الاتفاق الوطني أقبلت كل طائفة على زعيم أوحد لها، وبما أن أي توتر طائفي قد يجد في التوتر الاجتماعي والاقتصادي ما يغذيه فإن الأمور قد تكون سائرة نحو مزيد من التعقيد اللهم إذا تمكن الفرقاء، ولو في اللحظة الأخيرة، من العثور على صيغة تسوية ما قد تبدو الآن في ظل أجواء التعبئة الحالية أنها ابتعدت ولكن الكل ترك الباب مواربا قليلا أمام إمكانية حصولها فعلا.

بوش مصر على تنفيذ وصايا المحافظين الجدد

عوني القلمجي *

■ يبدو ان بوش قد ندم أو أنب، حين وافق الصحافي فريدمان على تشبيه الوضع في العراق بما حدث في فيتنام. فاستغل زيارته لهانوي قبل ايام، ليصحح غلطته بشكل مضحك، فاعتبر تجربة احتلال فيتنام مصدرتفاؤل لتحقيق نصر في العراق. وهذا جزء من الارتباك الذي اتسمت به تصريحاته بعد فوز الديمقراطيين والضغوط التي يواجهها لايجاد حل لمشكلته في العراق. فتارة يبدي استعداده لقبول وجهة نظر الديمقراطيين، وتارة يعتبرها غير ملزمة ويضع شروطا عليها. ومرة يوافق على اجراء حوار علني مع ايران وسورية، واخرى يتراجع ويكلف تابعه بلير بالقيام بهذه المهمة وهكذا. لكن الشيء الوحيد الواضح والصريح في تصريحاته التي لا حصر لها، هو رفضه لأي مقترح يتضمن كلمة الانسحاب أيا كان نوعه جزئيا أو كليا. وواقع الحال، فان قرار الانسحاب من العراق ليس بيد بوش وحده حتى يتنازل عنه. فالذي يحكم امريكا او يتحكم في صناعة قراراتها، هم مجموعة ما يسمونه بالمحافظين الجدد، التي تدار من قبل اللوبي اليهودي الصهيوني، الذي يمتد تأثيره الى الشركات العملاقة، التي تتحكم بالاقتصاد الأمريكي وخاصة شركات النفط وقطاع الصناعات العسكرية والبنوك الكبرى. ناهيك عن احتلاله للمواقع البالغة التأثير في العديد من المراكز الحساسة في الادارة الامريكية، من خلال شبكة واسعة من المسؤولين الكبار والموظفين النافذين واجهزة الاعلام وغيرها. وخلف هذه المجموعة وفي ادراج مكاتبها، نعثر على الملف العراقي وما يحتويه من فصول مثيرة، تحكي قصة احتلال العراق والاسباب التي دعت الى ذلك والاهداف القريبة والبعيدة من ورائه والاستثنائية التي ميزته وحصته في المخطط الامريكي وابعاده الكونية. وكل هذا بعيد كل البعد عن تفكير رجل بمواصفات بوش، اشتهر بالغباء وقلة الخبرة او انعدامها في الشؤون السياسية، او على الاقل عدم قدرته على رسم مثل هذا التحول الكبير في سياسة الولايات المتحدة، والذي من شأنه ان يغير وجه التاريخ. الميزة الوحيدة التي يتمتع بها بوش وتجعله جزءا مشاركا في هذا المخطط، هو حقده الشخصي على العراق وعلى رئيسه صدام حسين، اضافة الى رغبة كل رئيس بدخول التاريخ من خلال مشاريع كبيرة كهذه.

وحتى لا نطيل اكثر فحصة العراق في هذا المشروع الكوني، هي حصة الاسد. فحين اتخذت امريكا قرارها بوضع هذا المشروع الكوني موضع التنفيذ، اعتبرت العراق البوابة الرئيسية له، ومن خلال السيطرة على العراق، يمكن السيطرة على المنطقة، ولاحقا بناء الشرق الاوسط الكبير بمواصفات امريكية، تكون حدوده من افغانستان الى اقصى المغرب العربي، ليشكل سدا سياسيا وجغرافيا هائلا، يحول دون ظهور منافس قوي او منافسين، يهددون مستقبل الامبراطورية الامريكية الوليدة. فالمارد الصيني العملاق نهض كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية واعدة، وروسيا تعود بخطى بطيئة كعادتها الى ساحة الصراع الدولي بعد ان طرقت الاخطار بابها، والهند دخلت بامتياز نادي العمالقة دون استئذان، الى جانب اليابان بقوة اقتصادها المخيف. بل ان اوروبا نفسها وضعت ضمن دائرة الانداد او المنافسين المحتملين. وبالطبع فان سلاح مشروع الشرق الاوسط الكبير المدمر هو النفط. فالسيطرة على منابعه والتحكم بانتاجه وتسويقه واسعاره، سيضع كل هؤلاء المنافسين تحت رحمة الولايات المتحدة، عبر حرمانها من هذه السلعة الاستراتيجية، أو الخضوع لمشيئتها، او على الاقل منعها من التقدم بقفزات في المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية. ومن دون تحقيق هذا الهدف، فلا مستقبل لامريكا في تحقيق حلمها المنشود. بل ان دورها الذي تلعبه الان كشرطي عالمي سينتهي عند حدودها. ومن هنا تأتي اهمية الصراع الذي تخوضه امريكا ضد المقاومة في العراق، كون العراق هو المرشح لان يصبح العاصمة الفعلية للشرق الاوسط الكبير. وهذا ما يفسر اهتمام الادارة الامريكية ببناء اكبر سفارة لها في بغداد، بحيث تعادل صلاحية السفير فيها ان لم تفوق صلاحيات الرئيس الامريكي نفسه.

لا بد اذن من فهم وادراك عميقين لطبيعة هذا الصراع وابعاده وآليات ادارته. ومن انه صراع مصيري ودموي، وان بوش والمحافظين الجدد لن ينسحبوا من ساحة الصراع طواعية، او القبول بحلول معلبة انتهت مدة صلاحيتها من شأنها ان تؤدي الى الانسحاب، والحديث عن نية بوش وادارته بالانسحاب، ليست سوى خدعة الغرض منها، اقناع المقاومة بالتخلي عن سلاحها والدخول في نفق المفاوضات المظلم. واي تصور آخر حول انسحاب مبكر كما يروج البعض هو تصور ساذج ومقيت. والاشاعات او الاحاديث حول استراتيجية جديدة للانسحاب، ليست جديدة او تذاع لاول مرة. فتاريخها يمتد الى العام 2003 عام الاحتلال. ففي الثالث من ايار (مايو) عام 2003 نفسه نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن ادارة بوش وضعت خطة لانسحاب معظم القوات الامريكية من العراق، على أن يتم ذلك الانسحاب في الشهور التي تلت ذلك التاريخ، وتقليل العدد من 130 ألف جندي الى 30 ألفا بمرور خريف العام نفسه. ولكي تكتسب هذه الكذبة نوعا من المصداقية، برر نائب وزير الدفاع الامريكي انذاك بول وولفتز ذلك بانه من اجل تفادي الفهم بأن اسقاط نظام صدام تحول الى احتلال واقناع العراقيين بأن الجنود الامريكان الموجودين هناك انما هم لحفظ الامن، حتى لا يتعرضوا للمقاومة باعتبارهم غزاة. ثم استمرت كذبة الانسحاب الى ان ادعت الادارة الامريكية، بانها تنظر في تقليل عدد الجنود، ابتداء من منتصف 2004. لكن الذي حدث ان الغي عودة 20 ألفاً من الجنود الذين كان يفترض عودتهم في هذا التاريخ . ثم تغير مسار الحديث. ففي نهاية كانون الاول (ديسمبر) من العام نفسه ارتفع العدد الى 140 ألفا. وفي نيسان (ابريل) من العام 2005 قيل ان الادارة الامريكية ستسحب في بداية العام 2006 قسما من قواتها بحيث لا يتعدى الموجود منها الى اكثر من 100 ألف، ولكن في اب (اغسطس) اي بعد اربعة شهور من هذا الادعاء، ووفقاً لصحيفة الـ«واشنطن بوست» ايضا، وضع البنتاغون خطة لزيادة الجنود بعشرة آلاف وباحتمال التقليل الى 120 ألفا في ربيع 2006 ومرة اخرى الى 100 ألف بنهاية عام 2006، غير أنه في الشهر الماضي كان عدد الجنود قد وصل الى 150 ألفا. ونحن ندخل على نهاية هذا العام.

الواقع يشير بان كل ما يجري التفكير به الان من قبل الادارة الامريكية، يتراوح بين اعادة انتشاره القوات المحتلة بما يجنبها الخسائر وخاصة البشرية منها، او زيادتها بقوات اضافية لاعادة احتلال بغداد مرة ثانية. ولا نستبعد في حال الفشل، وهو امر متوقع جدا، ان يتجه بوش لسحب قواته، بعد تقسيم العراق الذي كان من بين مقترحات لجنة بيكر هاملتون، الى قواعد عسكرية دائمة في شمال العراق واخرى في غربه وثالثة جنوبه بالتنسيق مع ايران وفق فاتورة جديدة تحصل عليها ايران ومنها التغاضي عن مشروعها النووي، والاحتفاظ ببقية القوات قريبة من الحدود العراقية وفي امارة الكويت على وجه التحديد للتدخل اذا ما اقتضت الحاجة. وفي هذا الصدد تدخل المقترحات الاخرى لدعم هذا التوجه ليس الا. ونقصد بذلك عقد مؤتمر اقليمي وتفعيل دور سورية وايران الذي ظهرت بوادره بزيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم الى بغداد، ودعمه لحكومة الاحتلال ولما يسمى بمشروع المصالحة الوطنية، في حين تجري لقاءات سرية بين ايران والادارة الامريكية لاشراكها من جهة في دعم قوات الاحتلال بفاعلية اكبر، ومن جهة اخرى اشراكها فعليا او مباشرة في محاربة المقاومة العراقية.

ترى هل ستنجح هذه المحاولات في انقاذ مشروع الاحتلال من السقوط؟ وهل بالضرورة ان تكون مشاريع المحتل قابلة للتحقيق؟ وهل سيدوم اصرار بوش على عدم الانسحاب والاعتراف بالهزيمة؟ ام ان الرياح ستجري بما لا تشتهي سفن المحتلين؟

في الستينات من القرن الماضي اعتاد الرئيس الامريكي جونسون كلما اعتلى منصة الخطابة للتحدث عن فيتنام يقول، ان هذا البلد هو متراس اساسي ضد التهديد المتمثل في انتشار الشيوعية، ثم يختم كلامه وبكل تصميم: «لن نُهزم، ولن نتعب ولن ننسحب» وواقع الحال هو ان جونسون لم يدرك حينها معنى المقاومة الفيتنامية وحتمية انتصارها، وكان يعالج الامر بمزيد من التورط في فيتنام ليترك لنيكسون عار الهزيمة. واليوم يكرر بوش نفس العبارات وان اختلفت صياغاتها. فهو يعتبر ايضا ان العراق متراس اساسي في محاربة الارهاب في العالم، ويعلن بنفس التصميم بانه لن يهزم ولن يتعب ولن ينسحب، فهو الاخر لم يدرك بعد معنى المقاومة العراقية وحتمية انتصارها. فليس غريبا والحالة هذه ان يتورط بوش ويرسل مزيدا من القوات العسكرية الى العراق. فقد اكدت قبل ايام صحيفة الغارديان البريطانية على ما وصفته بوثيقة استراتيجية امريكية، توصي بارسال 20 الف جندي اضافي الى العراق تكون مهمتهم احلال الامن في بغداد وحمايتها من العنف الطائفي. ومساعدة الجيش العراقي، في اطار تخطيط الولايات المتحدة لاندفاعة كبيرة واخيرة في العراق، اضافة الى رفع مستوى المساعدات المالية من اجل تدريب وتأهيل الجيش والقوى الامنية العراقية، ونقلت الصحيفة عن احد المسؤولين السابقين في الحكومة الامريكية قوله، ان بوش يعرف جيدا ان لديه اقل من سنة، وربما ستة اشهر، ليبرهن انه يستطيع ان يحسن الامور.

لا شك بان المقاومة العراقية قد ادركت الابعاد الاستراتيجية للمخطط الامريكي بشكل واضح تماما، وربطت بينها وبين الاهمية الاستثنائية لموقع العراق، كونه المفتاح الذي تؤمن به امريكا الجزء الرئيسي من مشروعها الكوني، والمقاومة ايضا بلغت حدا من النضج كفيل بان يغدو بمستوى المهمة الملقاة على عاتقها، مثلما ادركت اهمية توحيد جهود كل القوى المناهضة للاحتلال، باعتباره احد اهم الشروط لتحقيق الانتصار، ناهيك عن حرصها الشديد على رفع مستوى الوعي الوطني المعادي للاحتلال، باتجاه فهم اعمق لطبيعة المعركة التي تخوضها المقاومة العراقية، ومن انها معركة مصيرية تتطلب مزيدا من الصبر والتضحيات. لا بد لمقاومة بهذه المواصفات اضافة الى قوتها على الارض، ابطال مفعول كل مشاريع المحتل وخططه لتجنب الهزيمة. وضمن هذا الاطار يدخل رفض المقاومة العراقية بفصائلها الرئيسية والفاعلة لاي مساومة او مفاوضة مع المحتل قبل ان يعلن استعداده للرحيل دون قيد او شرط.

الحقيقة الوحيدة في العراق تكمن في التقرير السري المرفوع للبنتاغون والذي يبين فيه حال المقاومة العراقية الان : فاعلية اشد، خبرة اكبر، مؤيدون اوسع . العمليات تضاعفت 70 % . منها ضد الامريكان. الجرحى في شهر واحد 518.

لا عزاء اذن للسيد بوش والمحافظين الجدد.

* كاتب من العراق

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف/فاكس: 5066089 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364